

قال تقرير اقتصادي صادر عن بنك الكويت الوطني ان صندوق النقد الدولي يتوقع أن يسجل الاقتصاد العالمي نمواً بوتيرة ثابتة وإن كانت بطيئة نسبياً بنسبة 3.2% في كل من عامي 2024 و2025، بما يتسق مع معدل النمو المسجل في عام 2023، إلا أن آفاق النمو وأسعار الفائدة الرسمية تتباين على مستوى دول العالم، إذ ما تزال توقعات النمو في الولايات المتحدة في عامي 2024-2025 متقدمة بفارق كبير عن الأسواق المتقدمة الرئيسية الأخرى.

وقد يؤدي ذلك، إلى جانب تباطؤ وتيرة تدني التضخم في الولايات المتحدة، إلى إبقاء مجلس الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، في تناقض مع توقعات السوق التي أشارت قبل بضعة أشهر إلى خفضها بوتيرة قوية هذا العام.

أما في منطقة اليورو، فقد أدى ضعف وتيرة النمو والتراجع الحاد لمعدل التضخم إلى اقتراب البنك المركزي الأوروبي من اتخاذ أولى خطواته لخفض سعر الفائدة، والذي قد يحدث على الأرجح في اجتماع البنك المقرر عقده هذا الأسبوع.

من جهة أخرى، قد يساهم انخفاض قيمة الين الياباني واستمرار ارتفاع معدل التضخم في استمرار بنك اليابان مواصلة رفع سعر الفائدة خلال العام الحالي، إلا أن التراجع المستمر في الإنفاق الاستهلاكي يبرر اتباع نهج أكثر حذراً.

وساهمت السياسة الصينية ذات التوجه الصناعي في تعزيز التوقعات على المدى القريب، إلا أن النمو الاقتصادي ما يزال يواجه العديد من الرياح المعاكسة على المدى المتوسط.

وأخيراً، ما تزال الهند تنفرد بنمو اقتصادي قوي، والذي يعد الأعلى على مستوى الاقتصادات الكبرى.

«الفيدرالي» سيثبت سعر الفائدة

بعد تسجيل الاقتصاد الأميركي معدلات نمو فاقت التوقعات على مدار ربعين متتاليين، بدأ نمو الناتج المحلي الإجمالي يتباطأ مسجلاً 1.3% (على أساس سنوي) في الربع الأول من 2024 مقابل 3.4% في الربع الرابع من 2023، نتيجة لاتساع عجز الميزان التجاري وتباطؤ نمو النفقات الحكومية والشخصية.

وتشير توقعات السوق للربع الثاني إلى تحسن معدل النمو بنسبة 2% أو أكثر - والذي ما يزال يشير إلى فقد بعض الزخم مقارنة بالنصف الثاني من 2023 - إلا أن المؤشرات الأخيرة ترسم توقعات متباينة في ظل ركود مبيعات التجزئة والإنتاج الصناعي في أبريل وتحسن مؤشر ستاندرد أند بورز المركب لمديري المشتريات في مايو (54.3 نقطة، والتي تعتبر أعلى المستويات المسجلة في عامين) على خلفية نمو النشاط الاقتصادي.

ويعتبر سوق العمل من أبرز المجالات الرئيسية التي يجب مراقبتها، خاصة في ظل مؤشرات التراجع التي بدأ يشهدها، نتيجة لانخفاض معدل نمو الوظائف في أبريل إلى 175 ألف وظيفة على أساس شهري مقابل +315 ألف وظيفة في

مارس، وارتفاع معدل البطالة (3.9%) وتباطؤ نمو الأجور (3.9% على أساس سنوي - والذي يعد أبطأ وتيرة ارتفاع يتم تسجيلها منذ يونيو 2021).

وفي الوقت ذاته، وبعد صدور بيانات التضخم التي كانت مرتفعة نسبياً في الربع الأول من العام، ساهمت قراءة مؤشر أسعار المستهلكين لشهر أبريل في تهدئة بعض المخاوف بعد اعتدال وتيرة التضخم إلى 3.4% على أساس سنوي مقابل 3.5% في مارس مع تراجع المعدل الأساسي أيضاً لأدنى مستوياته المسجلة في ثلاثة أعوام عند 3.6%.

ورغم تثبيت مجلس الاحتياطي الفيدرالي لسعر الفائدة عند نطاق 5.25 - 5.5% في مايو، فإنه أبطأ وتيرة خفض ميزانيته العمومية (التشديد الكمي) من 95 مليارات إلى 60 مليار دولار شهرياً، اعتباراً من يونيو، ليوافق السيولة ضمن السوق.

وشهد نمو الفئة الفرعية لمؤشر السكن، ذي الثقل الكبير في سلة التضخم، تراجعاً بوتيرة متواضعة فيما يعزى إلى منهجية الاحتساب، إلى جانب تضخم الخدمات الأخرى الذي ما يزال مرتفعاً، الأمر الذي سيدفع الاحتياطي الفيدرالي لتبني نهج حذر في اجتماعه المقرر انعقاده في 11 - 12 يونيو، وفي الوقت الحالي، تقوم الأسواق بتسعير خفض سعر الفائدة بمقدار 25 إلى 50 نقطة أساس بنهاية العام الحالي.